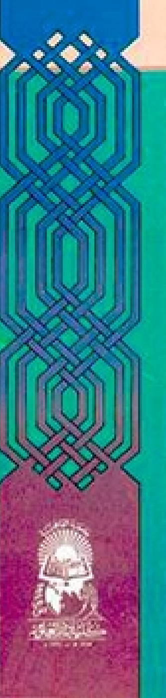






٢٣

زَعْمُ الخليل في كتاب سيبويه

د / عوض بن حمد القوزي (*)

الزعْم في كلام العرب على أربعة أوجه (1) :

فهو بمعنى « الكفالة والضمان » قال عمر بن أبي ربيعة :

قلت : كَفِّي لَكِ رهنٌ بالرضا   وازْعُمي يا هِنْدُ ، قالتْ : قَدْ وجَبْ

وقال النابغة الجعدى يصف نوحًا :

نُودى : قمْ واركبَنْ بأهلك إنْ ...   نَ اللَّهَ مُوفٍ للناس ما زَعَمَا

فالزعم هنا هو الكفالة ، وهكذا فسر قوله تعالى ﴿ وَأَنَا بِهِۦ زَعِيمٌ ﴾ (2) .

والزعم بمعنى « الوعدْ » قال عمر بن شأش :

وعاذلةٍ تَخْشَى الرَّدَى أنْ يُصِيبَني   تَرُوحُ وتَغْدُو بالملاَمَةِ والقَسَمْ

تقولُ : هَلَكْنا ، إنْ هلكت ! وإنما   على اللّه أرزَاقُ العِبَاد ، كَما زَعَمْ

كما أنّ الزعم يكون بمعنى « القول والذّكر » ؛ قال أبو زبيد الطائى :

يَا لَهفَ نَفْسِيَ إنْ كان الذى زَعَمُوا   حقًّا ! وماذا يَرُدُّ اليَوْمَ تَلهِيفِي

(*) قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة الملك سعود الرياض .

(1) انظر لسان العرب (زعم ١٢/٢٦٤–٢٦٥) .

(2) سورة يوسف ، الآية / ٧٢ ، وانظر تفسير الطبرى ١٦/١٨٠ حيث قال : « وأصل (الزعيم) فى كلام العرب : القائم بأمر القوم ، وكذا (الكفيل) و (الحميل) . ولذلك قيل : رئيس القوم زعيمُهم ومدبِّرهم يقال منه : قد زَعُمَ فلان زعامة وزَعامًا . ومنه قول ليلى الأخيلية :

حتى إذا بَرزَ اللواءُ رَأيْتَهُ   تَحتَ اللّواء على الخميس زَعِيمًا »

والبيت فى ديوان ليلى الأخيلية / ١١٠ من قصيدة تعرض فيها بعبد الله بن الزبير وتمدح آل مطرف العامريين ، وانظر أيضًا تهذيب اللغة (زعم ٢/١٥٩) .

وقال المثقّب العبدى : (١)

وكـلامٌ سَيِّـىءٌ قـدْ وَقِـرَتْ أُذُنِي عَنْهُ ، وَمَا بى مِنْ صَمَمْ
فَتَصَامَمْتُ ، لِكَيما لا يَرَىَ جَاهِلٌ أنِّى كَمَا كانَ زَعَمْ

ثم هو بمعنى « الظَّنّ » ، قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

فَذُقْ هَجْرَهَا ! قَدْ كُنتَ تَزْعُمُ أنّه رَشَادٌ ، ألاَ يا رُبّمَا كَذَبَ الزّعْمُ

وقال أبو ذؤيب الهذلى : (٢)

فإَنْ تَزْعُمِينى كُنتُ أجْهلُ فيكُمْ فإنّى شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بالجَهْلِ

وعن الأصمعى (٣) : الزعْمُ الكذب ، قال الكميت :

إذا الإكامُ اكْتَسَتْ مالَيْها وكانَ زَعْمَ اللّوامعِ الكذبُ

قال شريح : زَعَمُوا : كُنية الكذب (٤) ، ومَطِيَّتُهُ (٥) . وأكثر ما يقع الزعْمُ على الباطل (٦) قال تعالى ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ ﴾ (٧) .

والزعم فى القرآن الكريم على معنيين :

الأول : أنه في كل موضع ذُمّ القائلون به ، نحو قوله عز وجل : ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ ﴾ (٨) وقوله سبحانه : ﴿ بَلۡ زَعَمۡتُمۡ أَلَّن نَّجۡعَلَ لَكُم مَّوۡعِدٗا ﴾ (٩) وقوله : ﴿ ... أَيۡنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ ﴾ (١٠) وقوله : ﴿ وَيَوۡمَ يَقُولُ

---

(١) انظر ديوانه / ٢٣٢ ، والبيت من قصيدة مطلعها :

ذَادَ عـنـى الـنّـومَ هَـمٌّ بَـعْـدَ هَـمْ وَمِـنَ الـهَـمِّ عَـنَـاءٌ وسَـقَـمْ

وانظر المفضليات /٢٩٤ ، مع شيءٍ من الاختلاف في مطلع بيت الشاهد ، ومثل ذلك فى شرح المفضليات للتبريزى ١٠٣٩/٢ والاختيارين /٥٥٧ .

(٢) انظر ديوان الهذليين ٩٠/١ ، ونقل عن الأخفش قوله : « قال : تظننينى كنت أجهلِ باتباعى إياك » .

(٣) انظر تهذيب اللغة (زعم ١٥٩/٢) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) انظر أساس البلاغة (زعم ٤٠٠/١) .

(٦) انظر جمهرة اللغة (زعم ٨١٦/٢) ، وأساس البلاغة (زعم ٤٠٠/١) .

(٧) سورة التغابن ، الآية /٧ .

(٨) سورة التغابن ، الآية /٧ .

(٩) سورة الكهف ، الآية /٤٨ .

(١٠) سورة الأنعام ، الآية ٢٢ .

نَادُواْ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ ﴾ (١) .

الثاني : أنه للضمان بالقول ، ولما كانت الرياسة زعامةً ؛ فقد قيل للمتكفّل والرئيس : زَعِيمٌ للاعتقاد فى قوليهما أنهما مَظِنّةٌ للكذب ، قال تعالى : ﴿ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ ﴾ (٢) وقال تعالى : ﴿ سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ﴾ (٣) فهو إذن إما أن يكون من الزَّعَامَة أى الكفالة ، أو من الذين لا يوثق بهم الزَّعْمُ فى القول (٤) .

فأين يقع زعم الخليل عند سيبويه من هذه المعانى ؟!

وللإجابة عن هذا السؤال يحسن بنا تدبُّر ما جاء فى « كتاب سيبويه » أولًا ، ثم استقراء المرويات التى نقلها عن شيوخه ، ومن ثم التعرف على موقف سيبويه منها ، وبخاصة الآراء المنسوبة للخليل ، فقد بلغ جملة ما رَوَى سيبويه عن الخليل اثنتين وعشرين وخمسمائة مرة ، وهو قدر لم يرد مثله ولا قريبًا منه عن أحد من أساتذته (٥) وهذا العدد غير مستغرب ، فقد كان الخليل أعظم أساتذة سيبويه أثرًا فيه ، كما كان سيبويه أكثر التلاميذ اتصالًا به ، وأخذًا عنه ، كما كان أبرع تلاميذ الخليل فى النحو ، وأوثقهم فى الحمل عنه (٦) وقد كان الخليل يجل تلميذه ويُدنيه منه ، ويرحّب به إذا رآه قائلًا : مرحبًا بزائر لا يُمل (٧) .

لقد كان الخليل فطنًا ذكيًا ، استنبط من علل النحو ما لم يستنبط أحد ، وما لم يسبق إلى مثله سابق (٨) ، وكان سيبويه أثبت من حمل عنه (٩) ، شهد له بذلك أستاذه يونس بن حبيب ، الذي جرى اسمه فى الكتاب مائتى مرة (١٠) ، فقد روى أنه « لما مات سيبويه قيل ليونس : إن سيبويه قد ألف كتابًا فى ألف ورقة من علم الخليل . قال يونس : ومتى سمع سيبويه هذا كله من الخليل ؟

---

(١) سورة الكهف ، الآية / ٥٢ .

(٢) سورة يوسف ، الآية / ٧٢ .

(٣) سورة القلم ، الآية / ٤٠ .

(٤) انظر كتاب المفردات فى غريب القرآن / ٢١٣ ، أساس البلاغة (زعم ١/٤٠٠) .

(٥) انظر سيبويه إمام النحاة /٩٣ .

(٦) انظر سيبويه – حياته وكتابه – /٩ .

(٧) طبقات النحويين واللغويين / ٦٧ ، قال أبو عمرو المخزومي : وكان (سيبويه) كثير المجالسة للخليل – ما سمعت الخليل يقولها إلا لسيبويه .

(٨) المصدر السابق / ٤٧ .

(٩) نفسه / ٦٧ .

(١٠) انظر سيبويه إمام النحاة / ١٠٢ .

جيئونى بكتابه ، فلما نظر فيه ، ورأى كل ما حكى قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فى جميع ما حكاه عنه ، كما صدق فيما حكاه عنى (١) ، ولم ينقل سيبويه عن الخليل ويونس فحسب ، بل نقل عن غيرهما ، وكتابه شاهد على نقله عن أبى الخطاب الأخفش ، وأبى عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، وأبى زيد الأنصارى ، وغيرهم (٢) ، وكلهم ثقات ، ولم يُنقل عن أحد منهم تزيُّد فى الرواية أو كذبٌ فى النقل ، حتى إن بعضهم وثق بعضًا ، فهذا يونس بن حبيب مثلًا يقول عن عيسى بن عمر : « لم يكن ليروي إلّا ما سمع » (٣) .

فإذا كان سيبويه ثقة يروى عن ثقات ، فإن الخلاف لا يأتى من جهة النصوص بقدر ما هو متعلق بكنه الاستعمال وقوانين اللغة ، ثم فى توظيف ما سمع عن العرب عند تفسير بعض القوانين النحوية التى بنيت على الاستقراء المؤسس على المشافهة والسماع .

وبالنظر إلى ما نقله سيبويه عن الخليل ، نجده يتخذ أشكالًا مختلفة ، فتارة نجده يقول : « زعم الخليل رحمه الله .. » ، وأخرى يقول : « زعم ... » دون أن يجرى لاسمه ذكرًا ، ومرة يقول : « سألت الخليل ثم قال ... » أو « سألته ثم قال ... » أو «سألناه ... » من غير أن يُجرى له ذكرًا ، ومرة يقول : « سألت الخليل ويونس ... » أو يقول : « وجميع ما وصفنا من هذه اللغات سمعناه من الخليل ويونس عن العرب ... » أو يقول : « ذكر لى بعضهم أن الخليل قال : ..» أو أن يسند إليه القول وحده كأن يقول : « قال الخليل ... » (٤) .

هذه الأساليب فى التلقى والنقل عن الخليل لها مدلولاتها الخاصة ، فقد يلحظ القارئ أو السامع أن لسيبويه موقفًا مغايرًا عندما يراه ينقل رأى الخليل أو غيره مسبوقًا بقوله : « زعم ... » ، أو على الأقل فسيظن أن سيبويه سيسجل تحفظًا على ما جاء عن الخليل . وحتى لا نتعجل الحكم ينبغي أن نستنطق النصوص نفسها ، ونستقرئ المصادر التى نقلت عنهما ، لنضع حكم سيبويه فى محله .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين / ٥٢ . (٢) انظر سيبويه إمام النحاة / ١٠٢ .
(٣) الكتاب ٤١٢/١ ، وانظر أيضًا الكتاب ٣٠٤/١ ، ٢٣/٢ .
(٤) انظر فهارس كتاب سيبويه / ٨٨٣ - ٨٨٥ .

الذى عليه اتفاق الباحثين أن سيبويه من أعظم تلاميذ الخليل إخلاصًا له ولمذهبه ، لكنه كان يخالفه فى كثير من الآراء ، لأن التقدير شيء ، والتقديس شيء آخر ، وأنه بالرغم من اتفاق الهوى بينهما ، فإن شخصية سيبويه واضحة كل الوضوح ، تراها شامخة وراء كل نص من نصوص الكتاب (١) .

قال سيبويه : « وزعم الخليل أنه يجوز (لهُ صوتٌ صوتُ الحمارِ) لأنه تشبيه ، فمن ثم حَسُنَ أن تصف به النكرة . وزعم الخليل أنه يجوز أن يقول الرجل : (هذا رَجُلٌ أخو زيدٍ) إذا أردت أن تشبهه بأخى زيد ، وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا فى موضع الاضطرار ، ولو جاز هذا لقلت : (هذا قصيرٌ الطويلُ) ، تريد : مثل الطويل .. (٢) .

ولقد فسر أبو سعيد مذهب الخليل وأن معناه : (له صوتٌ مثل صوت الحمار) وأن (مِثْل) إن كان مضافًا إلى معرفة فهو نكرة ، فلذلك جاز عنده الوصف (٣) .

وعلى التشبيه أيضًا فسر أبو على مذهب الخليل مع حذف (مثْل) ، لأنه لما كان التشبيه يقع ب (مِثْل) ، فكذلك لو أنه قال : (له صوتٌ مثل صوتِ الحمارِ) جاز أن يجعله صفة للصوت (٤) .

وإذا كان سيبويه لم يصرّح برأى فى هذه المسألة فللتابعين له أن يختصموا فيما يرون فيه الجواز ، فهذا الرمانى يقول : (له صوتٌ صَوْتُ حمارٍ) بالرفع على الصفة ، فإن قلت : (... صوتُ الحمارِ) كان على البدل ، ولم يجز أن يكون على الصفة إلا عند الخليل ، فإنه أقامه مقام (مثْل) ، كأنه قال : (له صوتٌ مثلُ صَوْتِ الحمار) ، فلما كان (مثْل) نكرة - وإن أُضيف إلى المعرفة - ، جُعل ما قام مقامه فى حكمه ... » (٥) وقد كانت هذه المسألة إحدى مسائل الغلط التى ردّ عليها ابن ولاد (٦) .

---

(١) انظر يونس البصرى / ١٩٩ - ٢٠٠ .
(٢) الكتاب ١/١٨١ .
(٣) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠ .
(٤) انظر التعليقة على كتاب سيبويه ١/٢٠٤ .
(٥) شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧ .
(٦) انظر الانتصار ، ق ٩١ - ٩٢ .

إلا أن سيبويه كان صريحًا فى الردّ على شيخه الخليل حين تمادى فى إطلاق التشبيه الذى يقع نعتًا للنكرة ، إذ قبّحه وضعّفه وحَكَمَ بعدم جوازه إلا فى موضع الاضطرار ، وجاء بعده المازنى فأبى أن توصف النكرة بالمعرفة بوجه من الوجوه [١] . وعلل أبو على ذلك بأن النكرة تدل على أكثر من واحد ، والمعرفة مختصه تدل على واحد ، فمن حيث لم يجز أن يكون الواحد جمعًا ، لم يجز أن توصف النكرة بالمعرفة ولا المعرفة بالنكرة [٢] .

ولما كان الحال مع الذى منه الحال ليسا لشيء واحد ، فقد قبح أن يكون مثل هذا حالًا إلا فى شعر أو ضرورة ، إلا أنه لما كانت الصفة والموصوف لشيء واحد ، وأنه لا يجوز أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة ، صار ذلك فى الصفة أقبح [٣] .

ويرى الرمانى أن لمذهب الخليل وجهًا من قبل أن (الطويل) فى المثال الذى ضربه سيبويه ، صفةٌ متمكنة ، فلا يقتضى أن يكون محذوفًا ، وليس كذلك (صوتُ حمار) ؛ لأنه ليس صفة متمكنة ، إذ هو مصدر فلذلك اقتضى معنى (مثْل) ، وقوى فيه ، وكذلك (الأخ) فى المثال الثانى وهو قوله : (هذا رجلٌ أخو زيدٍ) ليس بصفة متمكنة ، لأنه ليس بمشتق من مصدر كاشتقاق (الطويل) من الطول ليوصف به . إلا أن الرمانى صحح مذهب سيبويه بأن هذا فى الصفة أقبح منه فى الحال ، لأن الصفة توجب أمرين : الإتباع فى الإعراب ، والموافقة فى النكرة ، وليس كذلك سبيل الحال ؛ لأنها لا تقتضى إلا التنكير فقط [٤] .

وموقف سيبويه الصريح هذا لا يكاد يخفى على كل باحث يتصدى لدرس كتابه [٥] ، كما أن صرامته فى تقبيح الرأى الضعيف فاشية فى الكتاب ، مثلها مثل استحسانه الرأى فيه ، سواء كان الرأى صادرًا عن الخليل أو عن غيره [٦] .

(١) انظر التعليقة على كتاب سيبويه ٢٠٤/١ . (٢) المصدر نفسه / ٢٠٥ .
(٣) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠ .
(٤) انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧ .
(٥) انظر سيبويه إمام النحاة /١٨٦ - ١٨٧ ، سيبويه حياته وكتابه / ٣٨ .
(٦) انظر الكتاب ١٩٤/١، ٢٥٦، ٢٧٢، ٢٩٢، ٣٨١، ٣٩٥، ٤٢٠، ٢٧٨/٢ .

وهذا موقف مع أستاذه يونس بن حبيب حيث يقول : « .. وزعم يونس أن من العرب من يقول : (إنْ لا صالحٍ فطالحٍ) ، على (إنْ لا أكنْ مَرَرْتُ بصالحٍ فطالحٍ) ، وهذا قبيح ضعيف ... » [١] ، وفسر سيبويه كيف قُبح ذلك بأنك تُضمر بعد (إنْ لَا) فعلًا آخر غير الذى تضمر بعد (إنْ لا) فى قولك : (إنْ لا يكن صالحاً فَطَالحٌ) ، ولا يجوز أن تضمر الجارّ ، على أنه نقل عن بعض العرب قولهم : (إنْ لا صالحاً فطالحاً) كأنه يقول : (إنْ لا يكن صالحاً فقد مررتُ به أو لقيتُه طالحاً) [٢] ، فأنت ترى أن المحذوف على مذهب يونس فعلان أحدهما الذى نصب (صالحاً) ، والآخر تقديرك الفعل (مررتُ) ، وكأنك تقول : (إنْ لا أكن مرت بصالح فطالحٍ) قال أبو على : « ويزيد هذا قبحًا أنك تضمر معه حرف الخفض [٣] وهذه المسألة مختلفة عن قولك : (مررت برجل إما صالحٍ وإما طالحٍ) ، حيث يجرى ما بعد (إمّا) على إعراب ما قبله ، لأن ما بعد (إمَّا) صفة لما قبلها ، و (إمّا) فى هذا الموضع لم يُبتدأ ما بعدها فجرى على ما قبلها [٤] .

هذا الموقف الصريح من يونس لم يمر دون نقد ، وقد كان للمبرد اعتراض على نقد سيبويه أقام عليه إحدى مسائل الغلط ، وضعَّف اعتلال سيبويه ، وزعم أنه ناقض قوله « إن حروف الجرّ لا تُضمر » وادعى أنه « ليس أحد من أهل العربية إلا وهو رادٌّ عليه » . لكن ابن ولاد صحح مذهب سيبويه ، وردّ على المبرد دعواه [٥] .

ولنا أن نتعرف على موقف سيبويه وهو يسند إلى شيخيه موقفين متناقضين صراحة فى بعض المسائل ، ويصدّر رأييهما بالزعم ، وهو فى حقيقة الأمر مخالف ليونس ، موافق للخليل ، وذلك قوله : « وزعم يونس أن (لبَّيْك) اسم واحد ، ولكنه جاء على هذا اللفظ فى الإضافة كقولك : (عَلَيْكَ) ، و (لَدَيْكَ) وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة (حَوَالَيْك) [٦] ويذهب سيبويه إلى أن (لبَّيْكَ ،

---

(١) الكتاب ١/١٣٢ . (٢) انظر الكتاب ١/١٣٢ - ١٣٣ .

(٣) انظر التعليقة على كتاب سيبويه ١/١٧٤ . (٤) المصدر نفسه ١/١٧٨ .

(٥) انظر الانتصار ق ٧٧ - ٧٨ ، وانظر المسائل البغداديات ٤٦٦ - ٤٦٧ ، والتعليقة ١/١٧٨ .

(٦) الكتاب ١/١٧٦ ، كلمة (لَدَيْكَ) ثابتة فى شرح الكتاب للسيرافى .

وسعْدَيْك) تثنية بمعنى إجابة بعد إجابة ، وأن الإجابة بالتثنية أشد توكيدًا ، والنصب فيهما كالنصب فى (سُبْحَانَ اللَّه) وأن (لبَّيْكَ) لا تتصرف كما أن (سُبْحَان) لا تتصرف ، وكان يقيس (لَبَّيْك) على (حَوَالَيْكَ) كما يقيس (حَوَالَيْكَ) على (حَنَانَيْكَ) التى سمع مفردها عن العرب ، وحكى عن بعض العرب قولهم : (لَبَّ لَبَّ) ، وروى السيرافى عن نسخة مبرمان قولهم (لَبَّ) مرة واحدة ، فيجرى (لَبَّ) مجرى (أمْسِ ، وغاق) مبنيَّة كالجامد والصوت ، ثم بيَّن أنك لست فى حاجة إلى الإفراد فى هذا الباب لأن الإفراد يقتضى الإضافة إلى الظاهر ، وعندئذ فلا بد من القول (لَبِّى زيدٍ ، وسَعْدى زيدٍ) ثم إن سيبويه ينظر إلى هذه المصادر من حيث التمكن وعدمه ، ويفرِّق بين ما يستعمل فيها الفعل من هذه المصادر نحو : (سَقْيًا ورَعْيًا) ونحوهما ، وبين ما كان غير معروف فعله ، ورجح مذهب الخليل بالدليل من المسموع عن العرب وبالقرائن الراجحة (١) .

وقد وجه الرمانى قول يونس من حيث إن المصادر تقل فيها التثنية والجمع ، وأنه وجد نظيرًا من الواحد ، لكنَّه صوَّب رأى الخليل من ثلاثة أوجه :

أحدها : إفراد (حَنَان) تارة ، وتثنيته فى (حَنَانَيْك) .

الثانى : الإضافة إلى الظاهر مع وجود الياء ، خلاف قولهم : (عَلَى زَيْدٍ) وذلك فى (لَبَّى زَيْدٍ ، وسَعْدَى زيدٍ) .

الثالث : ما تقتضيه المبالغة من التثنية (٢) .

فسيبويه يقدم تأييدًا صريحًا لموقف الخليل ، وهو مع الموافقة يقرنه بالزعم لا فرق بينه وبين رأى يونس الذى لم يؤيده من أول وهلة ، وما استدعاء الشواهد الشعرية إلَّا لتأييد ما ذهب إليه الخليل فى هذا المقام .

هذه أمثلة لإطلاق سيبويه لفظ (زَعَمَ) لما ذهب إليه شيوخه الثقات مقرونًا برأى صريح إن تأييدًا أو تقبيحًا وتضعيفًا ، إلا أن السؤال الذى لا يزال يطرح

---

(١) انظر الكتاب ١/١٧٤ - ١٧٦ ، شرح الكتاب للسيرافى ، ج ٢ ، ق ١٧ .

(٢) انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢ .

نفسه هو: لماذا يعرض سيبويه الرأى مصدَّرًا بقوله : (زَعَمَ) وهو يوافقه تمامًا كما لو كان يخالفه ؟! .

الذي يبدو من أسلوب العرض هذا أن سيبويه يومئ أحيانًا إلى معنى غير المخالفة هو معنى « الضَّمان والكفالة » وكأنه يقول : إن هذا الأمر بضمان الخليل وكفالته ، وأن الخليل متيقّن مما يذهب إليه ، وهو فى هذا الموقف إنما يتمثل الأسلوب القرآنى فى قوله عز وجل : ﴿ سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ﴾ (١) إذ ليس للتكذيب هنا مجال ولا لردّ الكفالة والضمان سبيل ، أو أن سيبويه يحاكى الأسلوب القرآنى أيضًا حين حمل الظَّنَّ الوارد فى قوله تعالى : ﴿ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا ﴾ (٢) على معنى العلم واليقين (٣) .

إن تحكيم القياس فى قبول الروايات له أثره فى الأحكام التى تصدر عن سيبويه ، وإذا كان أساتذته من الثقة بمكان ، فإن مخالفة أى منهم ليست بالأمر اليسير ، كما أنه ليس سهلًا عليه تقديم رأى على آخر ، ما لم يكن لذلك ما يقويه من قياس أو كثرة مسموع عن العرب .

ومعلوم أن الأحكام التى ينتهجها أساتذة سيبويه قائمة على ما رووه عن العرب الثقات إمَّا شعرًا وإمَّا نثرًا ، لكن من المعلوم أيضًا تفاوت القبائل العربية التى يروون عنها فى الفصاحة (٤) وقد أدرك أولئك العلماء هذا التفاوت ، ومن أجل ذلك فإنهم لم ينقلوا إلا « عمّن يوثق بعربيته » ، وإن قاسوا " لم يقيسوا إلَّا على الأكثر " أما " القليل النادر فيُحفظ عن العرب ولا يُقاس عليه " وأما المنكَر والشاذّ فيُحفظ ولا يُقاس عليه " وأن على النحوىِّ " أن يستحسن ما استحسنت العرب وأن يُجريه كما أجرته " وأن ينتهى حيث انتهت العرب " وهذا المنهج نفسه الذى نهجه سيبويه فى القبول والردّ والتضعيف والتقبيح .

---

(١) سورة القلم ، الآية / ٤٠ ، وانظر مختصر تفسير الإمام الطبرى ٢/٣٨٤ .

(٢) سورة الكهف ، الآية / ٥٣ .

(٣) انظر مختصر تفسير الإمام الطبرى ٤١٦/١ .

(٤) انظر اللغة والنحو بين القديم والحديث /٣١ وما بعدها ، ٩٣ .

والمتدبر لكتاب سيبويه يجده يلون الحديث عن سماعه ونقله عن العرب ، فمرة يسند إلى من يثق به من العرب ، وتارة إلى من يوثق بعلمه ، وأخرى إلى من لا يتَّهم ، ومرة إلى من تُرضى عربيته (١) .

أقول : إذا كان هذا هو حال أساتذة سيبويه فى السماع ، وحالهم فى القياس ، فكيف يُحكم بتخطىء بعضهم أو تقبيح مذهبه أو تفضيل رأى غيره عليه ؟! وللإجابة عن هذا السؤال يجدر بنا الوقوف مع سيبويه فيما تسمح به مساحة البحث من الأمثلة ، ففى الباب الذى عقده لما يحذف من أواخر الأسماء فى الوقف وهى الياءات فى مثل قولك : (هذا قاضْ) و (هذا غازْ) ونحوهما ، وما سجله من مذاهب العرب فى حذف الياء فى الوقف كما ذهبت فى الوصل ، لأنهم لم يريدوا إظهارها فى الوقف ، ووصف هذا بالكلام الجيد الأكثر ، ثم نقل عن يونس وأبى الخطاب الأخفش أن من يوثق بعربيته من العرب يثبتون الياء فى الوقف حيث صارت فى موضع غير تنوين ، فيقولون : (هذا قاضى ، ورامى) ، هذا فى حال الرفع (٢) ثم تحدث عن الياء فى حال النصب واستفتى أستاذه الخليل عن (القاضى) فى النداء فقال له : " أختار : (يا قاضى) لأنه ليس بمنوّنٍ ، كما أختار : (هذا القاضى) ، وأما يونس فقال : (يا قاضْ) " . ثم علق سيبويه بعد ذلك بقوله : " وقول يونس أقوى " ، وعلل ذلك بحذفهم فى غير النداء ، لكن الحذف فى النداء أجدر لأن النداء موضع حذف ، كقولهم : يَا حَارِ ، ويَا صَاحِ ، ويا غُلامِ أقبلْ (٣) .

مذهب يونس فى إثبات الياء فى حال الرفع حيث صارت فى موضع غير التنوين يُقويه قراءة ابن كثير فى مواضع من القرآن منها ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ ﴾ (٤) وقوله : ﴿ ... فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ ﴾ (٥) وقوله : ﴿ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ

---

(١) انظر الدراسة التى قدم بها المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة كتابه « فهارس كتاب سيبويه » ، وسترى سماع سيبويه يتلوّن مختلفة كلها تدل على حرصه وسعة فهمه بلغة العرب ، ص ٣٥ ، ٤١ .

(٢) انظر التعليقة على كتاب سيبويه ٢٢٤/٤ ، وشرح السيرافى للكتاب ، ج ١٠ ، ق ٢١ ، لتقف على توجيه المذهبين .

(٣) انظر الكتاب ٢٨٨/٢ - ٢٨٩ .

(٤) سورة الرعد ، الآية / ٧ .

(٥) سورة الرعد ، الآية / ٣٣ .

مِن وَالٍ ﴾ (١) ، وقوله سبحانه : ﴿ وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ ﴾ (٢) وقوله : ﴿ ... وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ (٣) فقد كان رحمه الله تعالى يقرأ هذه الحروف بالياء وصلًا ووقفًا ، وقرأ الباقون بغير ياء فى الوقف كالوصل (٤) أما مع الألف واللام فلا خلاف فى أن إثبات الياء أجود وصلًا ووقفًا ، وأما الذين نقل عنهم سيبويه حذف الياء فى الوقف كما ذهبت فى الوصل فيقوى مذهبهم ما روى فى قراءة قوله عز وجل : ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ﴾ (٥) فقد قرأها عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى بغير ياء فى الوصل والوقف ، ووصلها أهل المدينة (نافع وتلاميذه) ، وأبو عمرو بياء ، ووقفوا بغير ياء ، ووصلها ابن كثير وأهل الكوفة وأهل الشام بغير ياء ووقفوا بغير ياء (٦) .

واحتج بعضهم لمذهب الخليل فى إثبات الياء فى حال النداء معللًا ذلك « بأن المنادى المعرفة لا يدخله تنوين لا فى حال وقف ولا وصل ، والذى يُسقط الياء هو التنوين » (٧) لكنه نقل اختيار سيبويه فى الأخذ برأى يونس فى الحذف (٨) .

تُرى ما الذى دفع سيبويه لتقوية رأى يونس ؟

لقد استعمل سيبويه القياس فى أدقّ صوره ، إذ نقل عن العرب أنهم يحذفون فى غير النداء وبناءً عليه فإن حذفهم فى النداء أجدر ، وذلك لأن النداء موضع حذف ، حتى فى غير الضرورة وهو ما عرف عندهم بالترخيم (٩) ، لكن هل يخالف القياس ما ذهب إليه الخليل من إثبات الياء فى النداء ؟

لقد كان الخليل مستعملًا للقياس ، ذواقة للغة ، فقد قاس الإثبات فى حال النداء على الاسم غير المنوّن فكان حكمه حكم المعرَّف بالألف واللام ، فقياس

---

(١) سورة الرعد ، الآية /١١ .
(٢) سورة الرعد ، الآية / ٣٤ .
(٣) سورة النحل ، الآية / ٩٦ .
(٤) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢١ ، وانظر بهامشه مزيدًا من المصادر .
(٥) سورة الكهف ، الآية / ١٧ ، والإسراء ، الآية / ٩٧ .
(٦) انظر السبعة فى القراءات / ٣٨٦ .
(٧) انظر شرح المفصل ٩/٧٥ .
(٨) المصدر نفسه .
(٩) انظر همع الهوامع ٢/٢٠٥ ، شرح التصريح على التوضيح ٢/١٨٤ ، شرح الأشمونى وحاشية ٣/٢٠٧ .

(يا قَاضِيْ) عنده قياس (هذا القَاضِيِ) وقد تبعه على ذلك المبرد (١) فضلًا عما تذهب إليه العرب من أن إثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين كما نقل ذلك سيبويه (٢) .

كلا الرجلين أعمل القياس فيما ذهب إليه ، لكن قياس يونس فى هذه المسألة كان أقوى ، ومن أجل ذلك فلم يتردد سيبويه فى قبوله وترجيحه على قياس الخليل .

ولعل من المناسب أن نقف على مذهب الشيخين فى إثبات الياء أو حذفها فيما أضيف إلى النفس نظير معرفتنا لموقفهما من هذه الياء فى المنادى المنقوص ، فقد قرر سيبويه " أن ياء الإضافة لا تثبت فى النداء ، كما لم يثبت التنوين في المفرد " (٣) ونقل « أن بقيان الياء لغة فى النداء فى الوقف والوصل » واستدلّ بقراءة أبى عمرو ﴿ يَعِبَادِ فَأتَّقُونِ ﴾ (٤) ، بعد ذلك قال : « وسألت الخليل عن قولهم : يَا أبَهْ ، ويَا أبَت لا تَفْعَلْ ، ويا أبَتَاهُ ويا أمَّتَاه ، فَزَعَمَ الخليل أن هذه الهاء مثلُ الهاء فِي عَمَّةْ وخَالَةْ ، وزعم الخليل أنه سمع من العرب من يقول ، يا أمَّة لا تَفْعَلى ... وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أمَّ لا تَفْعَلى ، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة إذ قالوا : يا طلحَ أقْبِلْ (٥) .

ولنا أن نقف على تفسير لما ذهب إليه كل من الشيخين ؛ لعلنا ندرك العلة وراء كل مذهب ، ثم نفسر سكوت سيبويه هذه المرة عن تغليب رأى على آخر ، أو تقوية ما ذهب إليه أحدهما .

سيبويه هنا لم يفاضل بين المذهبين ، وكأنهما قد استويا عنده ، فهو يحتج لكل منهما بحجج منطقية قوية ، ويقيس الشبيه بنظيره ويقرن الحجة بما يشاكلها من المسموعات .

---

(١) انظر يونس البصرى /١٩٧ .
(٢) الكتاب ٢/٢٨٩ .
(٣) الكتاب ٣١٦/١ .
(٤) سورة الزمر ، الآية / ١٦ ، وانظر السبعة فى القراءات /٥٦١ .
(٥) الكتاب ٣١٧/١ - ٣١٨ .

وإذا كان حذف الياء متفقًا عليه عندهما فى حال النداء لأنه بدلٌ من التنوين فما وجه الهاء إذن فى (يا أبَةْ ، ويا أَمَّةْ) ؟ الهاء هنا للوقف كما يقرر الفارسى (١) وهى عوض من محذوف كما عوّض فى (أَيْنُق) إذ كان الأصل فيها (أَنْوُقٌ) جمع ناقة (٢) ، ويقرر الرمانى أن قولهم : (يا أبَةْ ويا أمَّةْ) فى الوقف مع قلبها تاء فى الوصل دليل على أنها بمنزلة الهاء فى (عَمَّةْ وخَالَةْ) ، وهذه الهاء تلزم فى النداء إذا أضيف إلى المتكلم خاصة ، لأنها بمنزلة العوض من حذف مع تفخيم الاسم ، والعوض مع التفخيم أولى مع ما لحق الأب من النقص بالحذف ، وأن الهاء دخلت فى (أبَةْ) وهو مذكر على قياس ما يدخل فيه لتفخيم شأنه من نحو (رَجُلٌ علاَّمَة ، ونَسَّابَة) ، كما يقال أيضًا (رَجُلٌ رُبَعَةٌ) بالتأنيث للمبالغة فى الاعتدال ، (وغُلامٌ يَفَعَةٌ) لقوة الابتداء بالارتفاع إلى حال الشباب ، ويقال : (هذاَ نَفْسٌ) و (ثَلاثَةُ أَنْفُسٍ) بالتذكير مع تأنيث الاسم لأنه يعم على طريق الجنس ... وتقول : (يا أمَّ لا تفعلى) فترخم بحذف الهاء كما تقول : (يا طَلْحَ أَقْبِلْ) ، وإنما جاز ذلك مع أنها عوض لكثرة الاستعمال إلى حدٍّ لا يُخَلُّ به الحذف (٣) .

وإذا كان الحذف والعوض والترخيم قد تقررت فى نحو (يا أمَّ) فما المحذوف إذن ؟ أبو على الفارسى يرى أن الأصل (يا أمِّى) فأبدل من الياء الألف فقيل : (يا أمَّا) ، ثم رُخِّم فقيل (يا أمَّ) (٤) فى حين يرى أبو سعيد السيرافى وأبو الحسن الرمانى أن الأصل (يا أمَّة) ، ثم جرى عليه الترخيم (٥) ، ثم إن المفسرين ودارسى النحو بعد سيبويه لم يخرجوا عن توجيه سيبويه وقياسه (يا أمَّةْ لا تفعلى) على قولهم (يا خالةْ ويا عَمَّةْ) فى حال الإضافة إلى النفس خاصة ، وهذا مذهب الخليل ، كما لم ينقضوا مذهب يونس فى قياس (يا أمَّ لا تفعلى) حين تُحذف الهاء للترخيم كما هو الحال فى هاء (طلحة) لمّا رأوا الهاءين فيهما

---

(١) انظر التعليقة على كتاب سيبويه ٣٥١/١ . (٢) انظر الكتاب ٣١٧/١ .

(٣) انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٨٩ ، وانظر الأصول فى النحو ، ٣٤٠/١٠-٣٤١ .

(٤) انظر التعليقة على كتاب سيبويه ٣٥٣/١ .

(٥) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٣ ، وشرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٠ .

متحركة فحذفوها ، وأن ذلك لا يجوز فى غير الأمّ من المضاف ، كما أن قولهم : (يَا صَاحِ) لم يجز فيه الترخيم إلا لكثرة الاستعمال ، لأنه اسم غير علم خاص (١) .

هذا مع نداء (الأمّ) مضافة إلى النفس ولنا أن نقف على نداء هذا الاسم عندما يكون مسبوقًا بما هو مضاف إليه كالتى فى قوله تعالى ﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى ﴾ (٢) .

فقد قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، وحمزة والكسائى « قَال ابْنَ أمِّ » بكسر الميم هنا وفى التى فى سورة طه ، وقرأ هذا الحرف نصبًا فى الموضعين ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عامر (٣) .

وعلل الفراء ذلك بأن العرب حذفت الياء هنا لكثرة الاستعمال ، وأنهم لا يكادون يحذفون الياء إلا من الاسم المنادى يضيفه المنادى إلى نفسه ، إلاّ قولهم : (يا ابْنَ عمِّ ، ويا ابْنَ أمِّ) ؛ وذلك أنه يكثر استعمالهم فى كلامهم ، فإذا جاء مالا يستعمل أثبتوا الياء فقالوا : (يا ابْنَ أبى ، ويا ابنَ أخى ، ويا ابن خالتى) ، فأثبتوا الياء ، ولذلك قالوا : (يا ابْنَ أمَّ ، ويا ابْنَ عمَّ) ، فنصبوا كما يُنصب المفرد فى بعض الحالات ، فيقال : يَا حَسْرَتَا ، ويا وَيْلَتَا ، فكأنَّهم قالوا : (يا أمَّاه ، ويا عَمَّاه) ، ولم يقولوا ذلك فى أخ ، ولو قيل لكان صوابًا (٤) .

واختلف النحاة فى توجيه الفتح والكسر فى هذين الحرفين ، فقيل ذلك بالفتح ، على أنهما اسمان جعلا اسمًا واحدًا ، كما قيل (يا ابْنَ عَمَّ) ، ومنعوا القياس عليه ، كما قالوا بنصبه كما ينصب المعرب فى بعض الحالات ، وهو مذهب الفراء ومن تبعه من نحويي الكوفة ، ومنهم من عامله معاملة الاسم المندوب ، كما اختلفوا فى توجيه الكسر ، فمن قائل : هو على لغة الذين يقولون : (هَذاَ غُلامِ قد جاء) جعله اسمًا واحدًا آخره مكسور مثل قوله : (خَازِ بَازِ) ،

---

(١) المصدرين أنفسهما ، التعليقة على كتاب سيبويه ٣٥٣/١ .
(٢) سورة الأعراف ، الآية / ١٥٠ ، سورة طه ، الآية / ٤٩ .
(٣) كتاب السبعة فى القراءات / ٢٩٥ . (٤) معانى القرآن ٣٩٤/١ .

ومن قائل : المراد هنا بالاسم الإضافة ، ثم حذفت الياء التى هى كناية اسم المخبر عن نفسه ، والكسر هنا مختلف عنه فى (خَازِ بَازِ) لا يعرف الثانى إلا بالأول ، ولا الأول إلا بالثانى ، فصار كالأصوات .

ومع اختلاف النحاة فى الفتح والكسر إلا أن النحاة مجمعون أنهما لغتان مستعملتان فى العرب ، إلا أن الطبرى رجَّح لغة إثبات الياء وأنها اللغة الجيدة والقياس الصحيح ، وعلل ذلك بأن العرب إنما يثبتون الياء فى (الأمّ) لأنها غير مناداة ، وإنما المنادى هو (الابن) دونها ، وأن العرب إنما تسقط الياء من المنادى إذا أضافته إلى نفسها ، لا إذا أضافته إلى غير نفسها [1] .

لقد اتكأ سيبويه كثيرًا على كلام العرب ما سمعه هو ، أو ما رواه عن الثقات ، أو ما ثقفه عن أساتذته وهم ثقات ، وفى كل مرة تراه يقوى مسموعاته واستنتاجاته بما يراه شيوخه فيها ، وما ذلك إلا لتقوية حجته ، أو على الأقل إظهار الخلاف فيها ، ففى « باب النعت » مثلًا قرر القاعدة النحوية التى تفيد : « أن كل مضاف إلى معرفة وكان للنكرة صفةً ، فإنه إذا كان موصوفًا ، أو وصفًا ، أو خبرًا ، أو مبتدأ بمنزلة النكرة المفردة [2] ثم استشهد بالشعر فى هذه المسألة ، بعد ذلك عرَّج على منثور العرب ليثبت اطراد الباب فى الشعر والنثر فقال : « ومن ذلك قول العرب : (لى عشْرونَ مِثْلَهُ ، ومائةُ مِثْلِهِ) ، فأجروا ذلك بمنزلة عشرون درهمًا ، ومائةُ دِرْهَمٍ .. [3] ، ففى هذه الرواية قياس لكنه يقويه برأى أساتذته ليطمئن على المسألة ، يقول رحمه الله : « وزعم يونس أنه يقول : (عشرون غيْرَكَ) ، على قوله : (عشرون مثْلَكَ) ، وزعم يونس والخليل أن (مائةَ درهمٍ) نكرة ، لأنهم يقولون : (مائةُ الدَّراهم التى تَعْلَمُ) ، فهى بمنزلة عبد الله ، وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التى صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهنَّ أن يكنَّ معرفة ، وذلك معروف فى كلام العرب ، يدلُّك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررت بعبدِ اللَّه ضَارِبِكَ ،

---

(١) انظر تفسير الطبرى ١٢٨/١٣ - ١٣١ . (٢) الكتاب ٢١١/١ .
(٣) المصدر نفسه ٢١٣/١ ، والعرب لا تعمل (عشرون) إلا فى نكرة .

فتجعل (ضَارِبِكَ) بمنزلة (صَاحِبِكَ) ، وزعم يونس أنه يقول : مررتُ بزَيدٍ مِثْلِكَ ، إذا أرادوا : مررتُ بزَيْدٍ الذى هو معروف بشَبَهِكَ فتجعل (مِثْلَكَ) معرفة (١) .

فحكاية سيبويه عن العرب حجة على بطلان قياس من يخالفه كالفراء ، كما قاس يونس (عِشْرون غَيْرَكَ) على (عشْرُوَن مِثلكَ) ، وما خالف يونس فى ذلك أحدٌ من البصريين ، واستدل يونس والخليل على تنكير (مَائَةُ دِرْهَمٍ) بقولهم : (مائَةُ الدَّرَاهم) ، وفَصَل بين صفتيها . يقول : نظرت إلى مائة دِرهَمٍ رَدِئَةٍ ، ونظرتُ إلى مائَةِ الدَّراهم التى تَغْلَمُهَا ، وإلى مائَةِ الدِّرهَم الرَّدِئَةِ (٢) .

من هنا يستطيع المرء القطع بأن سيبويه ما أسند الزعم إلى شيخيه بغية مخالفتهما أو الإنكار عليهما ، بل لتأييد ما ذهب إليه هو بعد استقراء كلام العرب والاطمئنان إلى ما سُمع عنها . فقول العرب : (لى عشْرونَ مثْلَهُ) أوقعت (مِثْلَهُ) موقع تمييز العدد بالجنس ، إذ التقدير : (عِشْرُونَ شَيْئًا مِثْلَهُ) ، إلا أن الصفة أقيمت مقام الموصوف لأنها اسم مثله .

أمَّا المثال المسند إلى يونس وهو قوله : (عِشْرُونَ غَيْرَكَ) فتقديره : (عِنْدى عِشْرُونَ شَيْئًا غَيْرَكَ) ، وبهذا يصح التمييز وهو طريق الجنس والبيان ، وأما ما نقل عن يونس والخليل من قولهم : (مائَةُ دِرْهَمٍ) وجواز التعريف فيه عندما تقول : (مائَةُ الدِّرْهَمِ) وإن كان واحدًا فى موضع جميع فإنه لا يختل بيان العدد الذى يقدِّمه ، ونظيره قولك : (عَشَرةُ الدَّرَاهِمِ) (٣) .

وهكذا يتبين مراد سيبويه من إطلاق لفظ (زَعَمَ) ، ولو تتبعنا تفسير المقالة التى أسندها إلى شيخيه فيما يتصل بالصفات المضافة إلى المعرفة ... الخ عبارته ، لوجدناه يومئ إلى الاستدلال على ما قدم من أن النكرة المضافة إلى معرفة تكون صفة للنكرة ، ولكن يجوز فيهن معًا أن يكون معرفة فقولك : (مَرَرْتُ بِعَبْدِ

---

(١) الكتاب ٢١٣/١ .
(٢) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٥٠ .
(٣) انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٥٠ .

اللّهِ) قد لا تكفى لإيضاح من هو (عَبْدِ اللّه) إذا تكررت الأسماء وكثر المسمَّون بهذا الاسم ، لكن وصفك له بالنكرة المضافة إلى الضمير (ضَارِبِكَ) تخصصه دون غيره ، كما خصصت (صَاحِبَكَ) الموسوم بها دون غيره من الأصحاب ، وليس كل ما يضاف إلى الضمير يكون معرفة ، بل قد يبقى على عمومه وتنكيره ، فقولك (مَرَرْتُ بَرجُلٍ مِثْلِكَ) لا ينفى عن الرجل التنكير بالرغم من وصفه بمضاف إلى الضمير ، لكن (المِثْلَ) لا يزال مبهمًا مطلقًا ، إذ يجوز أن يفهم أنه (مِثْلُكَ) فى أنّكما رجلان ، أو أنكما أسمران ، أو أى صفة تتشابهان فيها ، فكأنه قال : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَبِيْهٍ بِكَ ، أو بَرجُلٍ مثْلٍ لَكَ) ، فإذا أردت ب (مِثْلِكَ) الإجراء على أمر متقدم حتى يصير معناه : (المعروف بشَبَهِكَ) لم يكن إلا معرفة فتقول على هذا : (مررت بزَيْدٍ مثلكَ) ، كما تقول : (مَرَرْتُ بَزيْدٍ أخِيْكَ) و (مَرَرْتُ بزَيْدِ المعروف بشِبْهِكَ) [(١)] ، لأن النعت فى النكرات « يخرج المنعوت من نوع إلى نوع أخصَّ منه ، وأمَا فى المعارف فيخرجه من شخص مشترك الاسم عند وقوع اللبس فيه إلى أن يزول اللّبس » [(٢)] .

ثم إن « الزعم » المسند إلى شيخيه جاء مرتين ليحكى اتفاقهما فى المسألة الواحدة ، وطبيعة الإسناد هنا لا تتصل بمسموع ، بل تتعلق بالفهم الخالص للغة والوظائف التى تؤديها الألفاظ وترتبط بالقدرة على القياس ، الذى لا يشك أحد فى سيطرة الخليل ويونس عليه ، وبراعتهما فى الاعتلال . يضاف إلى هذا أنه ليس من خُلق سيبويه أن يسند إليهما التخبُّط فى المسألة دون أن يدلى بدلوه فيها بما يراه من حق ، فقد رأيناه صارمًا فى أحكامه جريئًا فى قول الحق ، لا يتردد فى تضعيف أى رأى أو تقبيحه ، يستوى فى ذلك الخليل ويونس وغيرهما ، اسمعه وهو يروى عن الخليل ويونس معًا فى مسألة واحدة : قال : « وزعم الخليل أنَّه يقول : (مَرَرْتُ بِهِ المسكينِ) على البدل ، وفيه معنى التَّرَحُّم ... وكان الخليل

---

(١) انظر المقتضب ٢٨٦/٤ - ٢٨٧ بتصرف يسير ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٢ .

(٢) النكت فى تفسير كتاب سيبويه ٤٣٢/١ ، وانظر تفصيل هذه المسألة فى الأصول فى النحو ٣٢/١ - ٣٣ ، وانظر أيضًا الانتصار ، ق ١١٣ .

يقول : إن شئت رفعته من وجهين ، فقلت : (مَرَرْتُ به البائسُ) كأنَّه لما قال : (مررتُ به) قال : (المسكينُ هو) ، كما يقول مبتدئًا : (المسكينُ هو) و (البائسُ أنت) ، وإن شاء قال : (مَرَرْتُ به المسكينَ) ، كما قال :

بِنَا تميمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ

وليس فيه معنى الترحم ... وقال أيضا : يكون (مررتُ به المسكينُ) على (المسكينُ مررتُ به) ، وهذا بمنزلة (لقيتُهُ عبدُ اللّهِ) إذا أراد (عبدُ اللّه لقيتُه) ، وهذا فى الشعر كثير .

أمَّا يونس فيقول : (مَررتُ به المسكينَ) على قولك : (مررتُ به مسكينًا) ، وهذا لا يجوز ، لأنه لا ينبغى أن يجعله حالًا ويدخل فيه الألف واللام ...» [1] ، فهو لم يخالف الخليل بالرغم من أنه صدَّر روايته عنه بقوله : (زَعَم) ، ولكنه لما وازن بين ما ذهب إليه الخليل من توجيه لنصب (المسكين) ، وأنه على إضمار فعل فيه معنى الاختصاص والترحم ، وبين ما ذهب إليه يونس من نصبه على الحال ، تبين له ضعف توجيه يونس [2] ، فأبى أن يقرَّه عليه ، لأنه يعلم أن العرب لا تقول : (مررتُ بعبد اللّهِ الظريفِ) تريدُ (ظريفًا) ، ثم لما كان للنصب وجه من الصواب ، كان لدى سيبويه وجه آخر من التأويل ، فقد استحسن نصبه على المفعولية ، إذ حمل الفعل اللازم على فعل متعدٍّ بمعناه ، فأعمله ، فكأن القائل قال : (لقيته المسكينَ) ، لأن قوله : (مررتُ بعبد اللّه) عملٌ ، فكأنه أضمر عملًا ، فرارًا من وصف المضمر ، ثم إن الحمل على الفعل فى باب الحال معروف مشهور ، فقد قالوا : (ادخلوا الأولَ فالأولَ) وتأولوه منصوبًا على الحالية ، وقالوا : (فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ) ، بالنصب على الحال [3] .

المتتبع لروايات سيبويه المصدرة بلفظ (زَعَمَ) يجدها أكثر من الروايات

---

(١) الكتاب ١/٢٥٥ .

(٢) يرى يونس أنه قد يذكر الألف واللام فى الحال ويراد طرحهما ، وقد تابعه عليه بعض النحاة .

(٣) انظر المقتضب ٣/٢٣٧ ، ٢٧١ ، وانظر شرح المفصل ٢/٦٢ ، الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢/٨٢٧ .

المصدرة بلفظ (قال ، أو قوله ، كقوله ، أو سألته) أو نحوهما ، ولو ورد احتمال الاعتراض فى بعضها فإن جمهرة هذه الروايات بعيدة عن هذا المعنى ، من ذلك مثلًا قوله : « وسمعنا بعض العرب يقول : (الحمدُ لِلّهِ ربَّ العالمين) فسألت عنها يونس ، فزعم أنها عربية » (١) .

سيبويه لا يشك فى صدق أستاذه ، وليس عنده نقض لذلك ، لأنه يعلم أن للنصب وجهًا ، وكان يكفيه أن يكون ذلك مسموعًا من العرب ، وهم الذين أخذت عنهم أصول هذه اللغة وبنيت على أقوالهم قواعدها ، والنّصب هنا مخالف للفظ القرآنى ، لأن المتكلم به لم يذهب مذهب الحكاية للفظ القرآن ، وإنما هو مجرى كلام الناس (٢) قال الزجاج : « لو قلت فى غير القرآن : بِسْمِ اللَّهِ الكريمَ والكريمُ ، والحمدُ للّهِ رَبَّ العالمين ، وربُّ العالمين ، جاز ذلك ، فمن نصب (ربَّ العالمين) فإنما ينصب لأنه ثناء على اللّه ، كأنه لما قال : (الحمدُ للّه) استدل بهذا اللفظ أنه ذاكرٌ اللّهَ ، فقوله : (ربَّ العالمين) كأنه قال : (أذكرُ ربَّ العالمين) ، وإذا قال : (ربُّ العالمين) ، فهو على قولك : (هو ربُّ العالمين) (٣) .

ونبّه الزجاجُ إلى أنه وإن كان النصب والرفع جائزين فى الكلام فى لفظ (رَبّ) ، فإنهما لا يجوزان فى القرآن ، لأنه لا يُتَخَيَّرُ لكتاب الله عز وجل إلا اللفظ الأفضل الأجزل (٤) .

وروى عن الكسائى جواز النصب لكن فى غير القرآن وإن لم يصرِّح به - وقياسه قولك : (الحمدُ لله رَبًّا وإلاَهًا) أى على الحال ، ويرى أبو حاتم النصب على معنى (أحمدُ اللّهَ ربَّ العالمين) ، وقال أبو إسحاق : يجوز النصب على النداء المضاف ، واستبعده أبو الحسن بن كيسان ، وجوَّز النصب على المدح (٥) .

ثم هل لنا أن نجد توجيهًا للفظ (زَعَمَ) يقود إلى مخالفة ما رواه الخليل فى

---

(١) الكتاب ٢٤٨/١ .

(٢) انظر شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٧٠ .

(٣) معانى القرآن وإعرابه ٤٣/١-٤٤ .

(٤) المصدر السابق ٤٦/١ .

(٥) إعراب القرآن ١٧١/١ .

مثل قول سيبويه : « زعم الخليل أنه سمع من العرب رجلًا يقول : (ما أنا بالذى قائلٌ لَكَ سُوءًا ، وما أنا بالذى قائلٌ لك قُبْحًا) [(١)] سيبويه يورد هذه الرواية الموثقة لا ينقضها أو يرفضها ولكن ليثبت بها حكمًا بعدم جواز قولهم : (ما أنا بالذى قائمٌ) ، من قبل ورود الاسم المشتق فى كلا الحالين ، وجواز الاستعمال فى حال وعدم جوازه فى الحال الأخرى [(٢)] .

سيبويه يورد لفظ (زَعَمَ) فإن كان فى نفسه شيء من الجواب استعلم شيخه ليزيد الأمر توضيحًا وتمثيلًا على نحو قوله : « وزعم الخليل أنّ (إنْ) هى أمُّ حروف الجزاء فسألته : لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أنى أرى حروف الجزاء قد يتصرفْنَ فيكُنَّ استفهامًا ، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حال واحدة أبدًا لا تفارق المجازاة » [(٣)] .

تُرى ! لو أن فى نفس سيبويه شيئًا أكان ساكتًا عن الإفشاء به إمّا استيضاحًا كما فعل أول مرة ، وإما رفضًا أو تضعيفًا وتقبيحًا .

سيبويه لا يروى دون فهم للرواية وعلم بالعلل والوجوه المحتملة فيها ، فإن انبهم عليه شيء أو شك فيه سأل شيخه عنه دون تردُّد ، بل قد تفتح له فى المسألة وجوه تدعو للمحاورة مع أستاذه من أجل إزالة اللبس ففى (باب النداء) [(٤)] أورد (زَعْم) الخليل - كعادته - فى نصبهم المضاف ، وجرت بين التلميذ وأستاذه مداخلات بُنيت على (قُلْتُ ، وقَالَ ، وألَسْتَ قَدْ زَعَمْتَ أنَّ ...) وكان سيبويه خلال تلك المحاورة يستفتى أستاذه عن بعض أقوال العرب التى أجمعوا عليها من شعر أو نثر ، ويردّ عليه الخليل سيلًا من التمثيل والتحليل والتعليل الذى لا يقبل الشك ، دون أن يبدى تضجرًا أوِ مللًا حتى عندما قاله له سيبويه : « ألستَ قد زعمتَ أن هذا المرفوع فى موضع نصب ، فلم لا يكون كقوله : لقيته كأمسِ الأحْدَثَ ؟ » .

---

(١) الكتاب ١/٢٧٠ .

(٢) انظر شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢، ق ١٢٢ .

(٣) الكتاب ١/٤٣٥ .

(٤) الكتاب ١/٣٠٣ - ٣٠٤ .

تُرى لو أن مدلول الزَّعْم هنا التكذيب أو التناقض أو نحوهما من أساليب الرفض ، أكان يجدر بسيبويه أن يواجه به مثل الخليل وهو من هو فى فضله وعلمه ؟! الجواب كلَّا ، لأن الاحترام بينهما متبادل ، والثقة بين الاثنين لا تحتاج إلى دليل يوضحها .

إن سيبويه يقوى ما رواه عن شيوخه بما سمعه ثم يوجه ما سمعه هو من العرب لتأييد ما قاله أستاذه ، يقول مثلًا : « وَزَعَمَ يونس أنه سمع رؤبة يقول :

أبَاَ مَالِكٍ هل لمتنى مُذْ حَضَضْتَنى   على القَتْل أمْ هَلْ لاَمَنى لَكَ لائِمُ ؟

وكذلك سمعناه من العرب ، فأما الذى قالوا : (أمْ هَلْ لامنى لك لائمُ) فإنما قالوه على أنه أدركه الظن بعدما مضى صدر حديثه ، وأما الذين قالوا : (أوْهَلْ) فإنهم جعلوه كلامًا واحدًا » (١) .

بل إنه أحيانًا لا يأتى بالزعم هذا إلا لتأييد رأى خاصّ به هو ، فيستشهد لتقوية مذهبه بما زعمه أحد شيوخه على نحو قوله : « تقول : (رأيتُهُ شَابًّا وإنَّه يفخر يومئذ) ، كأنك قلت : رأيته شابًّا وهذه حاله ، تقول هذا ابتداء ولم تحمل (أنَّ) على (رأيتُ) ، وإن شئت حملت الكلام على الفعل ففتحتَ ، قال ساعدة بن جؤيَّة :

رَأَتْهُ على شَيْبِ القَذَالِ وَأنَّها   تُواقِعُ بعلًا مَرةً وتَئِيمُ

وزعم أبو الخطاب أنه سمع هذا البيت من أهله هكذا » (٢) .

لقد ذهب سيبويه إلى كسر همزة (إنّ) فى هذا المقام وجواز فتحها ، واحتج لوجه الفتح ببيت ساعدة ، وإمعانًا فى التثبيت استدعى رأى أستاذه أبى الخطاب الذى شهد بسماع الكسر فى البيت من أهله - وهم ثقات - .

ولو دققنا النظر فى هذا الموقف لرأينا سيبويه يدفع وجه فتح الهمزة هنا الذى يجوز على بعد كما قرر ذلك أبو العباس المبرد (٣) .

---

(١) الكتاب ١/٤٨٦ .   (٢) الكتاب ١/٤٦٢ .

(٣) انظر المقتضب ٢/٣٥١ ، التعليقة على كتاب سيبويه ٢/٢٣٧ .

وفى « باب ما ينتصب فى التعظيم والمدح » أورد سيبويه الوجوه المحتملة فى المسألة واستدعى الشعر وأقوال العرب فى ذلك ، وقلَّب المسائل فى الباب ، وذكر أن ذلك واسع ، ثم قال : « وزعم عيسى بن عمر أنه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت نصبًا :

لقَدْ حَملتْ قَيسُ بن عَيلَانَ حَرْبَهَا عَلَى مُسْتقِلٍّ للنَّوائبِ والحَرْبِ

أخَاهَا إذا كانَتْ غِضابًا سَمَا لها على كلِّ حَالٍ مِنْ ذَلُولٍ ومن صَعْبِ » [١]

على نصب (أخَاهَا) على المدح ، ولو رفعه على القطع لجاز ، كما أنه لو خفضه على البدل من (مستقلّ) لجاز [٢] ، وليزيد فى تقوية مذهبه استطلع رأى الخليل فأفاده ، وصدّر كلام أستاذه بقوله : « زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم تُرد أن تحدّث الناس ، ولا مَنْ تخاطب بأمر جهلوه ، ولكنهم قد علموا من ذلك ما علمت ، فجعلته ثناء وتعظيمًا ، ونصبه على الفعل ... » [٣] والقول فى هذا كالقول فيما نقله عن يونس بن حبيب فى حمله - كما زعم - قولك : (مَرَرْتُ بزيْدٍ أخِيكَ وصَاحِبَكَ) على قول الراجز :

بأعْيُنٍ منها مَلِيْحَات النُّقَبْ

شَكْلِ التِّجَارِ وحَلاَلِ المُكْتَسَبْ

ثم أردف ذلك بقوله : « كذلك سمعناه من العرب » وقوّى حجته بشعر مالك بن خويلد الخُناعى ، وبيتين لشاعرين آخرين بعده مؤكدًا أنه سمعهما من الشاعرين اللذين قالاهما [٤] فأى زعم هذا إذن إن لم يكن للزعم معنى يليق بهدف القائل ، ولا يناقض معانيه ؟!

إلا أنه ينبغى أن يقيد هذا الاستعمال باستثناء بعض الحالات التى وقع فيها اختلاف بين النحاة ، فعندما نقل سيبويه عن الخليل بعض آرائه فى استعمالات

---

(١) الكتاب ١/٢٥٠ .

(٢) انظر تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١/٢٥٠ .

(٣) الكتاب ١/٢٥٠ .

(٤) انظر الكتاب ١/٢٥٠ - ٢٥١ .

(إنَّ) وأخواتها قال : « وسألت الخليل عن (كَأَنَّ) ، فزعم أنها (إنَّ) لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع (إنَّ) بمنزلة كلمة واحدة ... » (١) .

هذه المسألة غير مسلَّم برأى الخليل فيها ، فيتوجه زعمه هنا إلى القناعة بوجود مخالف فى المذهب ، وباستقراء ، مصادر النحو ، تبيَّن أن فى (كَأَنَّ) قولين : الأول : أنها مركبة من كاف التشبيه و (إنَّ) ، وهو مذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء ، وأن أصلها عندهم (إنَّ زيدًا كالأسد) ، ثم قدمت الكاف اهتمامًا بالتشبيه ، ففتحت (إنَّ) . والقول الثانى : أن (كَأَنَّ) بسيطة غيرمركبة ، واختاره الكوفيون وبعض النحاة البغداديين (٢) .

وبالرغم من متابعة سيبويه للخليل فى الرأى إلا أنه افتتح رأى أستاذه بقوله (زَعَمَ) وهذا اللفظ فى هذا المقام لا يتعدى أن يكون مرادفًا (قَالَ) ، لأن سيبويه ما لجأ إلى السؤال إلا ليقوى رأيًا كان قد رآه فى هذا الحرف (٣) ، وبه اطمأن إلى سلامة مذهبه ، على الرغم من الإحساس بالمخالفة ، فحسن استخدامه للفظ (زَعَمَ) ، ولو رواه بـ (قال) لم يتغير المعنى .

ومن استقراء المرويات نجد سيبويه إمَّا موثقًا بضمانهم وكفالتهم بما سمعوه أو قاسوه ، وإمّا أن يكون على سبيل الرواية عنهم والذِّكر ، وإمَّا على سبيل الظَّنِّ والتوهُّم وهذا الأخير قد يصل عنده إلى حدّ القبح والضعف ، لكنه لم يستخدمه فى معنى التكذيب ، ولا فى معنى الوعد . لقد كان سيبويه صادقًا مع نفسه ، صادقًا فيما يروى ، صريحًا فى قول الحق ، لا تدفعه عصبية لقول لا يرى صوابه ، ولا هو ممن يتحيَّز لمذهب إلا مذهب الحق الذى يعتقد أنه حقّ ، ولعل استخدامه لهذا اللفظ وتوظيفه فى الأحوال المختلفة راجع إلى أسباب تتعلق

---

(١) الكتاب ٤٧٤/١ ، قال سيبويه فى باب آخر : « ... وإنما تجىء الكاف للتشبيه ، فتصير وما بعدها بمنزلة شىء واحد ، من ذلك قولك : (كَأَنَّ) أدخلت الكاف على (أنَّ) للتشبيه » ، الكتاب ٢٩٨/١ ، والرأى نفسه تكرر فى الكتاب ٦٧/٢ .

(٢) انظر كتاب الكافية فى النحو ١/ ٣٦٠، رصف المبانى / ٢٠٨-٢١٠ ، الجنى الدانى / ٥١٨ - ٥١٩ . مغنى اللبيب /٢٥٢ - ٢٥٣ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف ١٩٧/١ .

(٣) انظر الكتاب ٢٩٨/١ .

بالمصطلح عنده ، فنحن نعلم أن المصطلح لم يستقر عند سيبويه ، وظل كحاله فى عهد الخليل ويونس ، فاصطلاح الوضع مثلًا عنده هو اسم للفتح (١) ، والهاء عنده علم لتاء التأنيث (٢) ، كما أن المفعول المطلق تارة يسميه الفعل ، وتارة مصدرًا وتوكيدًا (٣) ، وحروف الإضافة عنده تشمل حروف الجرّ ، وحروف القسم ، وياء المتكلم ، وياء النسب (٤) ، والحال يسميه مرّة خبرًا ، وأخرى صفة ، كما يسميه مفعولًا فيه ، وفعلًا واقعًا فيه (٥) ، كما يسمى نائب الفاعل « المفعول الذى لم يتعدّ إليه فعل الفاعل » (٦) والشبيه بالمضاف يسميه بالمطوّل ، كما يسميه الممطول ، سواء بسواء كحرف المدّ (٧) .

ولعل إطلاقه (الزعم) فى هذه المعانى من قبيل عدم الاستقرار على المصطلح ، مثلما كان يطلق لفظ (الغلط) وينسبه للعرب ، وهو يريد (التوهم) (٨) ، فسيبويه إن خالف أستاذه الرأى قال : (زعم الخليل ...) على نحو خلافه له فى أداة التعريف ، فقد قال : « وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرفٌ واحدٌ ، كقَدْ ، وأنْ ، ليست واحدة منها منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام فى قولك : (أأريدُ ؟) ، ولكن الألف كألف (أيْمُ) فى (أيْمُ الله) ، وهى موصولة كما أن ألف (أيْمِ) موصولة ، حدثنا بذلك يونس عن أبى عمرو ، وهو رأيه » (٩) هذا الخلاف الذى تلقفه النحاة حتى وصل إلى ابن مالك الذى نظمه فى قوله :

أَلْ حرفُ تعريفٍ ، أو اللَّام فَقَطْ ‏ ‏ ‏ ‏ فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيْهِ : النَّمَطْ (١٠)

---

(١) الكتاب ٢٥٠/٢ ، وانظر إنباه الرواة ٢٠/٤ . (٢) الكتاب ٩٢/٢ ، ٢٤٩ .
(٣) الكتاب ٥/١ ، ١١٨ ، ١٦١ ، ١٨٩ .
(٤) الكتاب ١٧/١ ، ٢٠٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣١٦ ، ٣٩٢ . ٦٩/٢ ، ١٤٤ .
(٥) الكتاب ٢٤١/١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٧٦ ، ٤٥٥ .
(٦) الكتاب ١٩/١ ، ٢٠ . (٧) الكتاب ٣٢٤/١ ، ٤٠٧/٢ .
(٨) انظر وقفات مع شيخ النحاة سيبويه / ٨ - ٩ ، فهارس كتاب سيبويه /٤٣ .
(٩) الكتاب ٦٣/٢ ، وانظر أيضًا الكتاب ٢٧٣/٢ .
(١٠) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٧٧/١ - ١٧٨ ، وفى هذه المسألة كلام طويل وجدل طريف بسطه أبو سعيد السيرافى فى شرحه للكتاب ، فليراجع هناك ، انظر جـ ٨ ، ق ٧ (نسخة صنعاء) .

وشاع بين الدارسين حتى يومنا هذا .

كما أنَّه إن وافقه فى موقف قدم له بلفظ (زعم) وإن أراد أن يروى عنه جعل المروى مسبوقًا بقوله : (زعم) ، وكأنه يرويه على سبيل الإكبار والإعجاب ، يقوى هذا التفسير أمثلة كثيرة فى الكتاب منها قوله فى جواز قولك : (له صوتٌ أيَّما صوتٍ) أو (مثلَ صوت الحمار) أو (له صوتٌ صوتًا حَسَنًا) « وزعم ذلك الخليل ، ويقوى ذلك أن يونس وعيسى جميعًا زعما أن رؤبة كان ينشد هذا البيت نصبًا :

فِيْهَا ازْدِهَافٌ أيَّما ازْدِهَافِ [1]

فأنت ترى أنه يقوى حجة الخليل بما أثر عن يونس وعيسى بن عمر وفى الوقت نفسه يصف روايتها بالزعم .

وهو إن أراد أن يقول لك عن سماعه عنه صدَّر ذلك بقوله (زَعَمَ) ففى توجيه الكلام فى نحو قولهم : (مَرَرْتُ بِرَجلٍ حَسَنَةٍ أمُّهُ كريمًا أبوها) : قال سيبويه « زَعَمَ الخليل أنه أخْبَرَ عن الحُسْنِ إنه وجب لها فى هذه الحال ، وهو كقولك : (مَرَرْتُ برجلٍ ذاهبةٍ فرسُه مكسورًا سَرْجُها) والأول كقولك : (هو رَجُلُ صدقٍ معروفًا صدقُه) وإن شئت قلت : (معروفٌ ذَاكَ ، ومعلومٌ ذَاكَ) على قولك : (ذاك معروفٌ وذاكَ معلومٌ) ، سمعته من الخليل [2] .

ومثل ذلك إسناده الرأى إلى عيسى بن عمر ثم تأييد ذلك برأى الخليل يقول : « ... وقد يجوز نصبه على نصب (هذا رجلٌ منطلقًا) وهو قول عيسى ابن عمر ، وزعم الخليل أن هذا جائز ، ونصبه كنصبه فى المعرفة ، جعله حالًا ، ولم يجعله وصفًا ، ... وقد يجوز على هذا (فيها رجلٌ قائمًا) وهو قول الخليل » [3] ، وحمل عليه سيبويه النصب فى مثل قولهم : (عليه مائةٌ بيضًا) وقولهم : (عليه مائةٌ عينًا) والوجه النصب ، واستبعد النصب وعلل لذلك ، على الرغم مما نقل إليه من يثق به عن رؤبة وأنه كان يقول : (هذا غلامٌ لَكَ مُقْبلًا) حيث

---

(١) الكتاب ١٨٢/٢ . (٢) الكتاب ٢٦٣/١ .

(٣) الكتاب ٢٧٢/١ .

جعله حالًا [١] فانتصاب (قائمًا) فى قول الخليل على الحال ، وانتصاب (بيضًا) فى مثال سيبويه على التمييز ، ويرى سيبويه الرفع هو الوجه [٢] .

وهكذا تتشكل عبارة سيبويه وروايته عن الخليل مصدرةً بقوله : (زَعَمَ) نحو قوله : « وزعم الخليل ... فقلت : ... ؟ فقال : ... وقال ... هكذا فيما زعم الخليل ... والذى ذكرت لك قول الخليل ، ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه » [٣] .

وليس من شك أن الزعم فى بعض استعمالاته بمعنى القول ، ولا أدلّ على ذلك من قوله : « وسألت الخليل عن قوله : « ويكأنَّهُ لا يُفْلِحُ » وعن قوله : « وَيْكَأَنَّ اللَّه » فزعم أنها مفصولة من كأنَّه ، والمعنى على أن القوم انتبهوا ، فتكلموا على قدر علمهم ، أو نُبِّهوا فقيل لهم : « أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا ؟ ! [٤] .

والزعم عنده بمعنى الرأى المجرد ، يقول : « قال الخليل : (اللّهُمَّ) نداء ، والميم هاهنا بدل من (يا) ، فهى هاهنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة (يا) فى أولها ، إلا أن الميم هاهنا فى الكلمة ، كما أن نون (المسلمين) فى الكلمة بُنيتْ عليها ، فالميم فى هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم ، والهاء مرتفعة لأنه وقع عليها الإعراب » [٥] .

ثم أخيرًا لعل هذا التعبير يعود إلى طبيعة العبارة والأسلوب اللذين كان سيبويه ينتهجهما ، فقد عرفا بالصعوبة والالتواء ، والغموض ، بل إنها لتصل إلى حد الغرابة فى عصرنا من نحو قوله : « ... وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يحتلطوا وأن يتفجعوا على غير معروف » [٦] ، وهى صعوبة القرن الذى كان يعيش فيه سيبويه ، وقد أدركها السلف فقدَّروها وحفظوا لها حقها من التقدير والاحترام [٧] ، وأخيرًا ينبغى ألا ننسى أن كتاب سيبويه أقدم كتاب وصل إلينا فى بابه ، ومن البديهى ألا تكون البدايات على هيئة الكمال .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) انظر السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٠٣ ، وانظر هذه المسألة فى المقتضب ٣٤/٣ ، التعليقة على كتاب سيبويه ٢٧٥/١ .

(٣) انظر الكتاب ٢٧٤/١ .

(٤) الكتاب ١/ ٢٩٠ .

(٥) الكتاب ٣١٠/١ .

(٦) الكتاب ٣٢٤/١ ، والاحتلاط : الضجر والغضب .

(٧) انظر خزانة الأدب ١٧٩/١ .

مصادر البحث

أ - المصادر المخطوطة :

١ - الرمانى ، أبو الحسن على بن عيسى
شرح كتاب سيبويه
مكتبة فيض الله ، الرقم ١٩٩٤ .
٢ - السيرافى ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان
شرح كتاب سيبويه
مكتبة سليم أغا ، الرقم ١١٥٩ (ب) .
٣ - ابن ولاد ، أبو العباس أحمد بن محمد
كتاب الانتصار
المكتبة التيمورية ، الرقم ٧٠٥ نحو .

ب - المصادر المطبوعة

١ - الأخفش الأصغر ، أبو الحسن على بن سليمان بن الفضل
كتاب الاختيارين
تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة
مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية - بيروت ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م .
٢ - الأخيلية ، ليلى الأخيلية
ديوان ليلى الأخيلية
جمع وتحقيق وشرح : خليل إبراهيم العطية ، جليل العطية
الدار الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان ، بغداد ، الطبعة الثانية ، الكويت ، ١٣٩٧ هـ ، ١٩٧٧ م .
٣ - الأزهرى ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى
تهذيب اللغة
تحقيق وتقديم : عبد السلام محمد هارون
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٣٨٤ هـ ، ١٩٦٤ م .
٤ - الأنبارى ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد
الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين
تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد
الطبعة الرابعة ، ١٣٨٠ هـ ، ١٩٦١ م ، القاهرة .
٥ - الأنصارى ، الدكتور أحمد مكى الأنصارى
يونس البصرى حياته وآثاره ومذاهبه
مطبعة جامعة القاهرة بالخرطوم ، ١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣ م .
٦ - بدوى ، الدكتور أحمد أحمد بدوى
سيبويه حياته وكتابه
مكتبة النهضة ، الفجالة بمصر ، الطبعة الثانية .
٧ - التبريزى ، أبو زكريا يحيى بن على بن محمد الشيبانى
شرح المفضليات للتبريزى

تحقيق : على محمد البجاوى
دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٣٩٧ هـ ، ١٩٧٧ م .
٨ - التجيبى ، أبو يحيى محمد بن صمادح التجيبى
مختصرمن تفسير الإمام الطبرى
تحقيق وتعليق : محمد حسن أبو العزم الزفيتى
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م .
٩ - الجندى ، الدكتور أحمد علم الدين الجندى
اللهجات العربية فى التراث
الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣ م .
١٠ - ابن الحاجب النحوى المالكى ، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر
الكافية فى النحو
شرح رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، بلا تاريخ .
١١ - حسن ، عباس حسن
اللغة والنحو بين القديم والحديث
دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ، القاهرة .
١٢ - ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن
كتاب جمهرة اللغة
تحقيق وتقديم : الدكتور رمزى منير بعلبكى
دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٧ م .
١٣ - الراغب الأصفهانى ، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهانى
المفردات فى غريب القرآن
تحقيق : محمد سيد كيلانى
دار المعرفة ، بيروت
١٤ - الرصد ، الدكتور أحمد عبد المنعم أحمد الرصد
وقفات مع شيخ النحاة سيبويه
الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩ م .
١٥ - الزبيدى ، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدى الأندلسى
طبقات النحويين واللغويين
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
دار المعارف بمصر ، ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٣م .
١٦ - ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادى
الأصول فى النحو
تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلى
مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م .
١٧ - الزمخشرى ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى
أساس البلاغة
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٥ م .
١٨ - السكرى ، أبو سعيد الحسن بن الحسين السكرى

كتاب شرح أشعار الهذليين
حققه : عبد الستار أحمد فراج
مطبعة المدنى ، القاهرة ، بلا تاريخ .
١٩ - سيبويه ، أبو بشر عمرو بن قنبر
كتاب سيبويه
المطبعة الكبرى الأميرية ، ببولاق مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣١٧ هـ .
٢١ - السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى
همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية
دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، بلا تاريخ .
٢١ - الشنتمرى ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمرى
النكت فى تفسير كتاب سيبويه
تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان
منشورات معهد المخطوطات العربية ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م .
٢٢ - الضبى ، المفضَّل أبو عكرمة عمران بن زياد
المفضليات
تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون
(ديوان العرب مجموعات من عيون الشعر) دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٣٨٣ هـ ، ١٩٦٣ م .
٢٣ - الطبرى ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى
تفسير الطبرى ، جامع البيان عن تأويل القرآن
حققه وعلق حواشيه : محمود محمد شاكر
راجعه وخرج أحاديثه : أحمد محمد شاكر
دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٧٤ هـ .
٢٤ - العبدى ، المثقب العبدى
ديوان شعر
تحقيق وشرح وتعليق حسن كامل الصيرفى
معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، ١٣٩١ هـ ، ١٩٧١ م .
٢٥ - عضيمة ، محمد عبد الخالق عضيمة
فهارس كتاب سيبويه ودراسة له
مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م .
٢٦ - الفارسى ، أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى
التعليقة على كتاب سيبويه
تحقيق وتعليق : الدكتور عوض بن حمد القوزى
الطبعة الأولى ، القاهرة ، الرياض ، ١٤١٠ هـ - ١٤١٦ هـ / ١٩٩٠ - ١٩٩٦ م .
المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات
دراسة وتحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوى
الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامى ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ١٩٨٣ م .
٢٧ - الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء
معانى القرآن

عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
٢٨ - القفطى ، الوزير جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف
إنباه الرواة على أنباه النحاة
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
الطبعة الأولى ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٦٩ هـ ، ١٩٥٠ م .
٢٩ - القيسى ، أبو محمد مكى بن أبى طالب القيسى
الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها
تحقيق : الدكتور محى الدين رمضان
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دمشق ، ١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤ م .
٣٠ - ابن مجاهد ، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس .
كتاب السبعة فى القراءات
تحقيق : الدكتور شوقى ضيف
دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٤٠٠ هـ .
٣١ - المرادى ، حسن بن قاسم بن عبد الله
الجنى الدانى فى حروف المعانى
تحقيق : طه محسن
مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٣٩٦ هـ ، ١٩٧٦ م .
٣٢ - ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم
ابن منظور الإفريقى المصرى
لسان العرب
دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٠٠ هـ .
٣٣ - ناصف ، على النجدى ناصف
سيبويه إمام النحاة
الناشر عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م .
٣٤ - النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل
إعراب القرآن
تحقيق : الدكتور زهير غازى زاهد
الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م ، عالم الكتب ، بيروت .
٣٥ - النعيمى ، حسام سعيد
النواسخ فى كتاب سيبويه
دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٣٩٧ هـ ، ١٩٧٧ م .
٣٦ - ابن هشام الأنصارى ، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام
مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب
تحقيق الدكتور : مازن المبارك ، الدكتور : محمد على حمدان
الطبعة الثالثة ، مطبعة دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٢ م .
٣٧ - ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوى
شرح المفصل
عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبى ، القاهرة ، بلا تاريخ .